

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون



الجلسة ٣٧٥٥

الجمعة، ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فلوسفيتش (بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد لافروف
	البرتغال السيد سواريس
	جمهورية كوريا السيد تشوي
	السويد السيد ليدين
	شيلي السيد سومافيا
	الصين السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو السيد دا غاما
	فرنسا السيد لادسو
	كوستاريكا السيد ساينز مورينو
	كينيا السيد أمولو
	مصر السيد عبد العزيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد رتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ريتشاردسون
	اليابان السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1997/239)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة
للتحقق في أنغولا (S/1997/239)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع بناء على التفاهم الذي توصل إليه في المشاورات السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1997/239).

وعقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"يحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/239) ويعرب مرة أخرى عن قلقه البالغ لأن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لم تنشأ بعد، وذلك أساساً لأن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لم يرسل جميع مسؤوليه إلى لواندا وفق ما سبق الاتفاق عليه. ويذكر المجلس يونيتا بالتزاماته وفقاً لأحكام بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) والاتفاقات اللاحقة بين الطرفين.

"ويعرب مجلس الأمن عن كامل تأييده للأمين العام في المهمة التي سيقوم بها في أنغولا لتقييم الحالة وإقناع الطرفين بضرورة إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية دون مزيد من الإبطاء. ويطلب المجلس إلى الطرفين، ولا سيما يونيتا، أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع الأمين العام وممثله الخاص، والدول المراقبة، وأن يغتنموا فرصة زيارة الأمين العام لإقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

"ويظل مجلس الأمن محتفظاً بهذه المسألة قيد نظره، وهو يذكر بأنه سيقوم، وفقاً للقرار ١٠٩٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، بالنظر في اتخاذ تدابير من بينها التدابير المذكورة بالتحديد في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ضد الطرف المسؤول عن عدم التمكّن من تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وسينظر المجلس أيضاً، بعد أن يقدم الأمين العام تقريره المقبل، في دور الأمم المتحدة في أنغولا بعد انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، استناداً إلى التقدم الذي يحرزه الطرفان في الوفاء على النحو الكامل بالتزاماتهما بمقتضى "اتفاقات السلام" (S/22609، المرفق)، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) فضلاً عن التزاماتهما بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1997/17.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥